

شكل نظام الحكم ومبدأ تصدير الثورة كمتغيرين في الصراع الإيراني - السعودي
**The Impact of the Form of Political Regime and the Exporting Iran's
 Revolution in the Iranian-Saudi Conflict**

إلياس ميسوم

MISSOUM ILYES

جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)، missoum.ilyes@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/06/10

تاريخ الاستلام: 2020/05/04

ملخص:

يُعد مُتغيّر شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) ومبدأ تصدير الثورة أحد أكثر الأسباب التي كثر الحديث عنها — لا سيّما على مستوى النظرية السياسية (نظريات الصراع) والخطاب الإعلامي — باعتبارهما عاملين أساسيين في توتر العلاقات الإيرانية - السعودية. وعلى الرغم أنّه يبدو لأوّل وهلة أنّ شكل نظام الحكم وتصدير الثورة غير مرتبطين ببعضهما، بيدّ أنّ البحث والامعان فيهما — في الحالة الإيرانية بالتحديد — يدل على عكس هذا تمامًا، ذلك أنّ النظرية السياسية للإمام الخميني تجعل منهما وجهان لعملة واحد.

وفي هذه الدراسة، نسعى إلى توضيح ما مدى تأثير هذين المتغيّرين المستقلين في الصراع الإيراني - السعودي. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ كل من شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) وتصدير الثورة لا يُمكن اعتبارهما من الأسباب الرئيسية للصراع الإيراني - السعودي.

كلمات مفتاحية: شكل نظام الحكم، تصدير الثورة الإيرانية، إيران، السعودية، الصراع الإيراني - السعودي.

Abstract:

The form of the political regime (republican / royal) and the attempt to export the Iranian revolution (the Islamic revolution in 1979) to others is one of the reasons that aroused interest, especially at the level of political theory and the media. These two components ——— which are independent variables ——— are key factors in the tension between Iran and Saudi Arabia, although at first they seem to be separate from each other, but with little perseverance and research they are clearly linked to Ayatollah Khomeini's theory.

In this study, we discuss the impact of these two independent variables in the Iranian-Saudi conflict. Finally, the study concluded that both the form of the political system and the export of the revolution could not be considered one of the main causes of the Iranian-Saudi conflict, but rather a secondary cause of the conflict.

Keywords: The Form of Political Regime; Exporting Iran's Revolution; Iran; Saudi Arabia; The Iranian-Saudi Conflict.

المؤلف المرسل: إلياس ميسوم، الإيميل: missoum.ilyes@univ-oran2.dz

مقدمة:

يُعد الصراع الدولي من أكثر المواضيع التي اهتم بها علماء السياسة سواءً من حيث الدراسة أو من حيث التنظير لهذه الظاهرة المتناهية التعقيد، وهذا بُغية فهم وتفسير أسباب الصراع بين الدول، ومن ثم الوصول إلى حلول أو تسويات لهذه المعضلة. غير أنَّ احتدام الصراعات الدولية في وقتنا المعاصر وتنوع أسبابها جعل تفسيرها أمرًا في غاية الصُّعوبة لا سيَّما إذا لم يقتصر الصراع على الجوانب السياسية فقط وأخذ يضم في طياته جوانب أخرى على غرار الجانب الديني أو العرقي أو الاقتصادي... وغيرها. وعلى أرض الواقع يُشكّل الصراع الإيراني - السعودي أنموذجًا جيّدًا لدراسة الصراع الدولي وتفكيكه، أين يُعد هذا الأخير من أبرز الصراعات الدولية المعاصرة، والذي أخذ حيزًا واسعًا من السجلات السياسية والنقاشات الأكاديمية، وكذا التغطية الإعلامية حول أسبابه ودوافعه. وفي هذه الدراسة، نعكف على تسليط الضوء على مُتغيّرين يُشار إليهما من قبل العديد من المحللين والسياسيين باعتبارهما أحد الأسباب الكامنة وراء الصراع الإيراني - السعودي — ابتداءً من أواخر السبعينيات — واستدامته، ويتعلق الأمر هنا بكل من شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية. وهذا عبر الإجابة عن تساؤلٍ مفاده: ما مدى تأثير كل من شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية — باعتبارهما مُتغيّرين مستقلّين — في الصراع الإيراني - السعودي؟

ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى محورين: الأول عبارة عن دراسة لأثر شكل نظام الحكم في الصراع الإيراني - السعودي. أمّا، المحور الثاني: فيتضمن دراسة عن مبدأ تصدير الثورة وأثره على الصراع الإيراني - السعودي. بينما تضمنت الخاتمة أهم الخلاصات والاستنتاجات المتعلقة بالدراسة. في حين اقتصرت المناهج المستخدمة — في هذه الدراسة — على منهجين أساسيين، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ منهج دراسة الحالة. كما استعملنا كأداة تحليلية بعض أدبيّات نظرية الصراع الدولي والأطر الفكرية التي تفسر السلوك الدولي الصراعي على غرار المدخل السياسي والمدخل الإيديولوجي، فضلًا عن اقتراب النُجبة.

المحور الأول: الصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية

لطالما شكّلت الأنظمة الجمهورية هاجسًا أقلق الملكيين باعتبار أن أغلب الأنظمة الملكية الوراثية في العصر الحديث تم تقويضها من طرف الجمهوريين، واستنادًا إلى هذا الأساس، تُعد الجمهورية كنظام حكم من الناحية النظرية على الأقل تقيضًا للملكية. والحق، أنَّ هذا المتغيّر المتمثل في الصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية يُعد من أحد الأسباب التي أدت لعدم التقارب بل والصراع بين العديد من النظم السياسية مثلما يُشير إلى ذلك التاريخ السياسي الحديث. ولعل الصراع الإيراني - السعودي يُعد مرة أخرى أنموذجًا جيدًا لدراسة أثر هذا العامل في العلاقات الدولية، لا سيّما وأنّه يتقاطع مع فكرة إيرانية خطيرة متمثلة في مبدأ تصدير الثورة الخمينية إلى دول الجوار .

أولاً: الصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية

بدايةً، واستنادًا إلى الفكرة القائلة بوجود صراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية، وانطلاقًا من تتبعنا للتاريخ السياسي الحديث للشرق الأوسط، فإنّ الاختلاف في شكل النظام السياسي بين طهران الخمينية ورياض آل سعود يُعتبر أحد التفسيرات المنطقية للصراع القائم بينهما منذ قيام الجمهورية في إيران في عام 1979.

وبأيّ حال، فإنّ طبيعة السياسة والعلاقات الدولية بشكل عام لا شك تفرض نوعًا من التنافس والصراع بين الدول والنظم السياسية المختلفة، بيد أنّ مثل هذا الأمر قد يزداد ويتفاقم في حالة تقاطعه مع وجود أنظمة سياسية غير مُتشابهة ومتباينة من حيث شكل نظام حكمها. وفي هذه النقطة بالتحديد لطالما كان الشرق الأوسط والخليج العربي - الفارسي محكومًا بهذه الفكرة المبنية على أنّ الأنظمة الجمهورية تُعد العدو والخصم رقم واحد للملكيات الوراثية، خاصة أن الشرق الأوسط شهد في فترات زمنية غير متباعدة ثورات - أو انقلابات عسكرية - قوضت الملكية من جذورها وأقامت أنظمة جمهورية ثورية وتقدمية بدلًا عنها، بدءً من مصر (عام 1952)، ثم العراق (عام 1958)، فاليمن (عام 1962)، ثم ليبيا (عام 1969)، إلى غاية إيران (عام 1979).

والحال، أنّهُ من الطبيعي جدًّا أن تتخوف وترفض الأنظمة الملكية الوراثية وجود أنظمة جمهورية - ثورية على حدودها أو قريبة منها، خاصة إذا كانت هذه الجمهوريات تهدف إلى تغيير المنظومة الملكية أو تسعى إلى نشر إيديولوجيتها بكل الطرق والأساليب. ذلك أنّهُ من الناحية السياسية والفكرية

يُمثل الفكر الجمهوري -التقدمي (Progressivism) تهديدًا لعروش الملكيين، الذين غالبًا ما يُنعتون من طرف خصومهم بالرجعية (Reactionary). ومثلما كان الصراع في أوروبا بين التقدميين والمحافظين والذي كان ما يُعرف بـ: التحالف المقدس (The Holy Alliance) — الذي أنشأته الأنظمة الملكية في كل من روسيا والنمسا وبروسيا في عام 1815 ضدَّ الفكر التقدمي الذين كان تمثله آنذاك فرنسا الجمهورية — أبرز تجسيد له. فإنَّ، الشرق الأوسط بات هو الآخر مسرحًا للعديد من الصراعات السياسية والإيديولوجية من يحملون الفكر الجمهوري وبين خصومهم من الملكيين.

ولعل الأمثلة التي يُمكن الاستدلال بها على هذا النوع من الصراع في الشرق الأوسط كثيرة ومتعددة وقد لا نغالي إذا وصفنا جزءً من تاريخ هذه المنطقة — خصوصًا من خمسينيات إلى غاية أواخر سبعينيات القرن الماضي — بأنَّه عصر الصراع الجمهوري - الملكوي. أين كان ثمة صراعٌ لا يستطيع أحد إنكاره بين المملكة العربيَّة السعودية وجمهورية مصر العربيَّة ابتداءً من عام 1952. كما شهدت علاقات المملكة العربيَّة السعودية مع مختلف الجمهوريات العربيَّة — لا سيَّما تلك التي تحولت فيها الأنظمة من الملكية إلى الجمهورية — على غرار العراق واليمن وحتى ليبيا عدة توترات وأزمات. ومن هذا المنطلق، يُمكننا الادعاء أنَّ الصراع بين نظام الجمهورية الإيرانيَّة والمملكة العربيَّة السعودية لا يُمثل حالة استثنائية أو قطيعة بالنسبة لعلاقات المملكة الخارجية على الرغم أن الحالة الإيرانية تُعد أكثر تعقيدًا بحيث يتعدى الأمر شكل النظام .

وبطبيعة الحال، تبقى الأنظمة الملكية الوراثية — على الرغم من التناقض القائم بينها — في نظر بعضها البعض أحسن من أيِّ نظام جمهوري. ويؤكد هذا الأمر حالة العلاقات الثنائية التي كانت بين الأنظمة الملكية الوراثية في الخليج العربي -الفارسي، والتي مهما قلنا عنها، فإنَّ التعاون والتقارب كان يغلب على الصراع والتوتر فيها. فالعراق، مثلًا إبان المملكة العراقية الهاشمية (1932 - 1958) كانت له علاقة آنذاك مع النظام الشاهنشاهي الإيراني أكثر من جيِّدة حتى قيل إنَّ الخلافات كانت شبه مُجمدة، لكنَّ ما إن جاءت ثورة عام 1958، ثم بعدها الانقلاب البعثي عام 1969 حتى بات التوتر الشديد يسيطر على العلاقة بين البلدين وتصاعدت النزاعات الحدودية بينهما إلى درجة كادت تصل إلى الحرب الساخنة في سنة في سنة 1969 (إدريس، 2000، ص. 388). واحتضنت إيران الشاهنشاهية — على خليفة هذا الصراع — حزب الدعوة الإسلامية العراقي المعارض

بقيادة محمد باقر الصدر (1935 – 1980) عام 1968. وفي المقابل، احتضن العراق المعارضة الإيرانية ومن بينهم — مؤسس الجمهورية الإسلامية وقائد الثورة الإسلامية — آية الله روح الله الخميني (1979 – 1989) الذي كان لاجئاً في النجف وكربلاء — بعد عملية نفيه — لمدة 13 عاماً، ابتداءً من سنة 1965 إلى غاية انتقاله إلى فرنسا عام 1978. كما قام العراق بتهجير عدد كبير من العراقيين من أصل إيراني نتيجة اضطراب العلاقات بينه وبين جارته إيران .

وفي العقود التي سبقت عام 1952 كانت علاقات إيران مع مصر — كما يقول محمد السعيد إدريس — في الغالب الأعم علاقات تعاونية وتصالحية، حيث كان التشابه والانسجام في طبيعة النظم الحاكمة والإيديولوجية السائدة علاوة على الحليف الدولي الواحد المتمثل في بريطانيا العظمى يُشكّل تناغمًا بين النظامين وصل إلى حد المصاهرة بين الأسرتين الملكيتين، حيث تزوج الشاه محمد رضا بهلوي (1919 – 1980) من الأميرة فوزية أخت الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان وذلك عام 1939، لكنّ ما إن قام الضباط الأحرار بثورة 23 يوليو 1952، وتغيّر شكل نظام الحكم إلى الجمهورية حتّى تحولت العلاقات بين إيران ومصر إلى علاقات صراعية سنة (إدريس، 2016، <https://bit.ly/2MKdNHY>)، بل يُمكننا القول أنّ هذا التوتر بين طهران والقاهرة خرج عن نطاق الصراع السياسي بحيث تحول الصراع بينها إلى صراع بين القومية العربية التي كانت مصر تُشكّل أهم أقطابها والقومية الفارسية التي كانت النظام الشاهنشاهي يُمثّلها .

وكان التوافق السياسي بين المملكة المغربية وإيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي كبيراً، في حين انقلبت العلاقات المغربية - الإيرانية أيضاً بمجرد قيام الثورة الخمينية إلى النقيض أين قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ثلاث مناسبات مختلفة، الأولى، كانت 30 يناير 1981 إلى غاية 1991؛ والثانية، يوم 6 مارس 2009؛ أمّا الثالثة، فكانت بتاريخ 01 مايو 2018. وعلى كل حال، فإنّه لا يُمكن تفسير توتر العلاقات المغربية - الإيرانية — إذا أخذنا بعين الاعتبار التباعد الجغرافي بين الدولتين — إلّا بشكل النظامين .

كما أنّ النظامين الملكيين الإيراني والسعودي كانا دائماً على إجماع بضرورة دعم المنظومة الملكية الوراثية في الخليج ضدّ أيّة محاولة لتغيّرها أو تفكيكها لصالح الجمهوريين، فكلهما كان يُعادي النظام الناصري والنظام البعثي، وكلهما وقف مع المملكة المتوكلية اليمنية (1918 – 1962) ضدّ الجمهوريين المدعومين من مصر، حتّى أنّ آخر حكام هذه الدولة الشيعية (الزيدية)، الإمام محمد البدر بن

حميد الدين (1926 - 1996) بعد خسارته لعرشه فر إلى حليفته السعودية وقاد من هناك حرباً لمدة سبع سنوات من أجل استعادة عرشه .

ومرة أخرى اصطفت الملكيات في الخليج وعلى رأسها السعودية وإيران ضد قيام الأنظمة الجمهورية في الخليج، ففي سلطنة عمان مثلاً تدخل الشاه محمد رضا بقواته العسكرية ضد ثورة ظفار الشيوعية (1956 - 1975) المستودة من الاتحاد السوفياتي والعراق، بينما انحصر دعم السعوديون لحكم السلطان سعيد بن تيمور بالمال والعتاد فقط. ومن هذا الباب أيضاً كانت مُساندة السعودية للنظام البحريني بقوة أثناء احتجاجات الربيع العربي (ثورة دوار اللؤلؤة) — ابتداءً من 14 فبراير 2011 — الداعية لإسقاطه وتدخل عسكري هذه المرة لقواتها، فالسعوديون لا يقبلون بأي حال من الأحوال حدوث تغير في منظومة الحكم الملكي المشيخي، حيث لا تطيق الرياض وجود نظام جمهوري في الخليج. ولدعم مسعاها كانت صاحبة فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي (GCC) باعتباره في الأساس تحالفاً إيديولوجياً بين الدول الملكية المحافظة، كما تسعى لتوسيعه ليضم النظامين الملكيين العربيين الآخرين المملكة الأردنية الهاشمية والمغرب الأقصى.

ثانياً: الأنظمة الملكية الوراثية في فكر وفلسفة الإمام الخميني

بالإضافة إلى الحساسية الموجودة بين النظامين الجمهوري والملكي هنالك عامل آخر لا يقل أهمية عن العامل الأول وفي نفس الوقت مرتبط به، والذي يتجلى في فكر وفلسفة الإمام الخميني وتصوره للحكومة الإسلامية، التي هي ليست ملكية بالضرورة. إنّ الملكية الوراثية حسب هذا الاعتقاد الفلسفي تعد أنموذجاً للطغيان، الفساد، الظلم، وتسلط المستكبرين على المستضعفين، وأهل الشرك على أهل الإيمان؛ تدّين هذه الفكرة بدرجة كبيرة إلى العقل والموروث الشيعي (المتّخيل) والمظلومية التاريخية التي تشكّلت في العصور الأولى للإسلام، فالأمويون (بني أمية) الأعداء التاريخيين للشيعة هم أول من جعلوا الدولة الإسلامية مُلكاً عضوياً بعدما اغتصبوها من أصحاب الحق — وهم أهل البيت حسب المنظور الشيعي — وأسقطوا بذلك حكومة العدل الإلهي على حد تعبير الإمام الخميني، وبهذا حرفوا الطريق الصحيح وطبقوا الأنموذج الطغياني الظالم في دولتهم .

ويستند أنصار هذه الرؤية إلى العديد من النصوص الدّينية وبالتحديد إلى بعض الأحاديث النبوية التي اعتبرت في معناها العام الملكية كنظام حكم انحرافاً عن النظام الإسلامي الصحيح، على غرار قول الرسول (ص): "إن أول دّينكم نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم تكون ملكاً وجبرية، يُستحل

فيها الدم" (<http://bit.ly/31Vcz5t>). هذا من جهة. من جهة ثانية، فإنّ عداء الإمام الخميني لما يُسميه الأنظمة الملكية — فضلاً عن فكر وفلسفة الإمام الخميني — مُرتبط بالتجربة الشخصية له واللحظة التاريخية مع النظام البهلوي الملكي؛ بحيث كان لهما — أي التجربة الشخصية له واللحظة التاريخية — دورٌ كبير في بلورة النظرية السياسية للخميني، فقد عاش هذا الأخيرة تجربةً مريرةً وقاسية مع الشاه سجنًا ونفيًا جعلته يُصر على فكرة أنّ كل الأنظمة الملكية الوراثية على مر التاريخ مهما كان نوعها أو إيديولوجيتها هي أنظمة استبدادية مستكبرة وعميلة للمستعمر والإمبريالية، والأخطر من هذا وذاك أنّها تُشكّل خطرًا على الدين الإسلامي، ولهذا السبب ينبغي إسقاطها ومحاربتها بشق السُّبُل. والملاحظ هنا، أنّ التجربة الشخصية للخميني مع الشاه كان لها الأثر الأكبر مقارنة بالتصور الديني - التراثي على فكره وفلسفته، وكذا توجهه الثوري والجزري (Radical)، لا سيّما إذ أخذنا بعين الاعتبار أنّ الخميني كتب ونظر لأهم أفكاره ونظرياته السياسية بعد نفيه من طرف الشاه، في حين غلب على كتابته قبل نفيه الجانب الروحاني والفقهية.

والحقيقة، أنّ العديد من خطب الإمام الخميني وتصريحاته تدور في هذا الفلك المعادي لكل ما له صلة بالحكم الملكي، على غرار قوله: "[...] لا توجد في الإسلام ملكوية أو حكم وراثي أو ولاية عهد [...]]" (الخميني، [د. ت.، ص. 12]). وقوله أيضًا: "[...] انتفضوا يا مستضعفي العالم ويا أيها البلدان الإسلامية ويا أيها المسلمون [...]]" (عرسان، 2003، ص. 117). واللائق للنظر، أنّ هذه الفكرة الخمينية المتعلقة بمعادة الملكية تبدو أكثر وضوحًا في كتابه الأشهر الحكومة الإسلامية، الذي يضم الجزء الأهم من فكره ونظرياته السياسية، إذ نجده يصف صراحةً الأنظمة الوراثية الملكية بالمنحرفة عن الإسلام. ونفس الكلام تقريبًا يكرره إذا ما تصفحنا ما يسمى ب: الوصية الخالدة أو الوصية السياسية الإلهية — التي نُشرت بعد وفاته سنة 1989 —، التي تُعد هي الأخرى إحدى أهم الوثائق التي ضمت لفلسفة الخميني السياسية (الخميني، 2017، <http://bit.ly/2JkngDE>). وعمومًا، يمكننا القول، إنّ الزعيم الأول للثورة الإيرانية كان يعتقد، بما لا يدع مجالًا للشك أنّ النظم الملكية الوراثية على النمط الأموي تناقض الحكم الإسلامي ونظامه السياسي ومعاديه للقرآن، لذا فقد أبطلها الإسلام.

ليس غريبًا إذن، أنّ كل الأنظمة الملكية الوراثية من منظور الخمينية هي أنظمة غير شرعية، باطلة، وانحراف عن الإسلام والأنموذج الإسلامي الحقيقي، وبالتالي، فإنّ الشرع والعقل يفرضان ألا تترك

هذه الحكومات وشأنها لأنّ تمادي هذه الحكومات في غيها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه. ومن هذا المنطلق، أصبحت إيران باعتبارها أنموذجاً للحكومة الإسلامية الصحيحة مسؤولة عن إزالة آثار هذه الأنظمة الطاغية (الخميني، [د. ت.]، ص. ص. 12، 23، 33، 34). ولأنّ في كل العالم ومنذ القدم تعتبر الجمهورية نقبض الملكية كان الأنموذج الجمهوري الأصلح لتطبيق وتجسيد الحكومة الإسلامية. بعد نجاح الثورة الإسلامية كانت هذه الفلسفة الخمينية إحدى الأركان الأساسية التي تستند عليها السياسة الإيرانية في علاقته مع السعودية وأترابها من الأنظمة الملكية الخليجية. وبما أنّ السعودية ملكية وراثية تتشابه في سلوكياتها مع البهلوية من حيث اضطهادها للشّيعية وخضوعها للغرب وأمريكا أعداء الإسلام، وعلاقتها بإسرائيل، فهي عدوة لإيران والشعب الإيراني والمسلمين جميعاً مثلما كان الشاه. معنى هذا أن الصراع لا يرتبط — كما أشرنا أعلاه — بالاختلاف بين الأنظمة فقط، وإنّما يدخل كذلك ضمن الإيديولوجية الشّيعية - الخمينية التي ترى في كل ملكية نظاماً فساداً وعميلاً وجب اسقاطه .

وضمن هذا الطرح، يؤكد غريغوري غوس (F. Gregory Gause) أنّ من بين الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات بين الرياض وطهران شكل نظام الحكم في كليهما حيث لدينا جمهورية ثورية مقابل مملكة محافظة، كلاهما يزعم تمثيل الإسلام سياسياً من جهة. ومن جهة ثانية، فإنّ تصنيف الإمام الخميني للحكم الملكي بأنّه نظام غير إسلامي زاد من حدة التوتر (<http://bit.ly/2NXh6g5>). مع ذلك، وبمرور الوقت ما فتئت هذه النظرة العدائية لكل الملكيات تتراجع بحيث أصبحت إيران تعطي أهمية أكبر للمصلحة الوطنية والبراغماتية في سياستها الخارجية وعلاقتها مع الغير على حساب الالتزام الإيديولوجي الجامد، وهذا عبر بروز نُجبة سياسية جديدة أعطت تأويلات أقل حدة وأكثر براغماتية للفلسفة السياسية للخميني. وتجدد الإشارة في هذا الصدد، أنّه رغم التباين في شكل النظام السياسي بين إيران والمملكة، بيد أنّهما يشتركان في ثلاث نقاط جوهرية، ذلك أنّنا أمام حالتين أو نظامين فريدين من نوعهما، حيث أنّ طبيعة النظامين غير الديمقراطية تتقاطع مع ما تشير إليه إحدى نظريات الصراع ألا وهي نظرية السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theory)، والتي يمكن أن نستند عليها أيضاً كإحدى تفسيرات الصراع الإيراني - السعودي، إذ أنّ طبيعة أنظمة الحكم الشمولية والتسلطية، بحكم عقيدتها وأهدافها والأساليب التي تنتهجها، تعتبر إحدى المصادر الرئيسية التي تزيد من حدة الصراع الدولي .

وباعتبار كل إيران والمملكة أقرب إلى الأنظمة التسلطية من حيث شكل ممارسة الحكم (السلطة) وأبعد عن الديمقراطية فإنّ الصراع بينهما لا شك يكون أكثر تعقيداً، ففي الأنظمة الديمقراطية — كما يُشير الباحث راستيسلاف كازانسكي (Rastislav Kazanský) — يمكننا العثور على أدوات ومؤسسات تسمح بتسهيل عملية حل النزاعات والصراعات السياسية القائمة وهذا وفقاً لقوانين الديمقراطية البرلمانية ومعاييرها وقواعدها (Kazanský, 2015, p.46)، في حين تكون هذه العملية أكثر غموضاً وتعقيداً في ظل الأنظمة غير الديمقراطية. كما أنّهما يشتركان في الادعاء أنّهما أنموذجين للدولة الإسلامية الحقة. مع ذلك، تُشكّل إيران جمهورية ثيوقراطية ممزوجة ببعض مظاهر الديمقراطية، بينما المملكة العربية السعودية ملكية وراثية. وأخيراً، فإنّ كل من المملكة والجمهورية هما دولتين ريعيتين (Rentier State) كل سياستهما معتمد على مداخيل النفط. ما نريد أن نبينه هنا أنّه بغض النظر عن الاختلاف في شكل النظام السياسي بين السعودية وإيران، بيّد أنّهما يتوافقان في طبيعة نظاميهما السياسي أي شكل ممارسة السلطة (Exercise Of Authority).

ولهذا السبب، ورغم كل الذي قيل عن أثر الاختلاف في شكل النظام السياسي في قيام الصراع الدولي سواءً من الناحية النظرية أو من ناحية الواقع والتاريخ، إلّا أنّه من المبالغة وكذا من المغالطة اعتبار هذا المتغيّر سبباً جوهرياً في الصراع الإيراني - السعودي خصوصاً بعد سقوط أهم أقطاب التقدمية (الاتحاد السوفياتي) في العالم والعالم العربي (مصر الناصرية، العراق الصدامي). ناهيك عن نقطة مهمة تميّز دول الشرق الأوسط عمومًا والتي تتمثل في أنّ التباين والاختلاف في شكل النظام السياسي سواءً كان جمهوري - ثوري أو كان ملكي - وراثي لا يغيّر كثيراً في أسلوب الحكم في أغلب هذه الدول، فحتى الأنظمة الجمهورية أصبحت وراثية ما يعني أنّها أقرب لما يُسمى بـ: الجمهورية الملكية (The Monarchical Republic). استناداً إلى هذا، لا يمكننا أن نستند على شكل الأنظمة كمُتغيّر أساسي في تفسير الصراع الإيراني - السعودي أكثر منه كمُتغيّر ثانوي يتم توظيفه سياسوياً وإعلامياً.

المحور الثاني: مبدأ تصدير الثورة (نظرية التولي والتبري)

أولاً: فهم مبدأ تصدير الثورة الإيرانية

جلبت الثورة الإسلامية الإيرانية منذ قيامها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي اضطرابات وتغيّرات عميقة في الشرق الأوسط بشكل عام وأعادت إلى الأذهان الحمى الثورية التي لطالما هزت العلاقات الدولية بشدة وأربكت العديد من الدول والأنظمة السياسية. لهذا السبب، يعتبر الكثير من الباحثين والمحللين أنَّ دعوات إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979 وتقويض البهلوية إلى تصدير ثورتها إلى الخارج وإلى دول الجوار بالتحديد كان السبب المباشر والرئيسي في اضطراب علاقتها الخارجية، وكذا في حالة التخوف والريبة التي أحاطت بهذا النظام الجديد. لا سيَّما بعدما تمكن الممالي المتشدّدون من الوصول إلى السلطة وممارستها، وسواءً بوعي أو بغير وعي بدأت إيران تنادي بتصدير الثورة وانتهاج أسلوب أكثر راديكالية في سياستها الخارجية تجسد بوضوح فيما عُرف بـ: أزمة رهائن إيران التي دامت من 4 نوفمبر 1979 حتى 20 يناير 1981.

والحال، أنَّه مع نجاح الثورة الإسلامية ظهر مباشرة إلى الواجهة مبدأ تصدير الثورة رغم أن الحميني قد أشار قبل ذلك إليه في كتاباته، ما يعني أنَّه ليس مبدأً فرضته الظروف السياسية فقط، إنّما جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة السياسية لزعيم الثورة. والذي يُمكن القول بدون مُبالغة أنَّه — أي مبدأ تصدير الثورة — أخذ حيزاً وشهرةً كبيرتين خاصةً على المستوى الإعلامي والسياسي، وهذا باعتباره أحد أهم روافد فلسفة الثورة الخمينية. وضمن هذا الطرح، ولا يكاد شخص قرأ أو سمع عن إيران الحديثة إلّا ويكون سمع بشيء اسمه تصدير الثورة (Exporting Iran's Revolution)، ومما زاد من شهرة هذا الأخير أنَّ الكثير — من الناس والمحللين والساسة — يعتقدون أنَّه — الأهداف السياسية الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية، فما المقصود بها يا ترى؟

إنَّ أبسط تعريف يُمكن أن نعطيه لمبدأ تصدير الثورة أو صدور انقلاب كما يُسمى بالفارسية هو محاولة نقل النموذج الثوري الإيراني للدول الأخرى، لكن كيف؟ مع أنَّ الكيفية تأتي في الدرجة الثانية، غير أنَّ المبدأ في حد ذاته وبغض النظر عن الطريقة التي يُطبق بها يُعتبر مُربحاً بالنسبة للغير، وبالخصوص جيران إيران المحافظين. جعل هذا علاقات إيران الخارجية، وبالتحديد مع وجوارها الإقليمي — لا سيَّما جيرانها الخليجيين — تتوتر إلى حد كبير بحجة التدخل في شؤونهم الداخلية ومحاولة طهران زرع الفتن في هذه الدول من خلال تحريضها ودعمها للشَّيعة وتشجيعهم على الثورة ضدَّ

حكامهم. وعلى كل حال، فقد أكد الدستور الإيراني الجديد الصادر في سنة 1979 والمعدل في سنة 1989 مخاوف جيران إيران، وهذا عبر أول ما جاء فيه وهي الديباجة، التي أشارت بشكل صريح أنَّ القوات المسلحة تُشكّل جيشًا عقائديًا مهمتها لا تلتزم فقط بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم.

ولأجل هذه الحاكمية يرى البعض أنَّه تم تحاشي ذكر كلمة إيران عمدًا في وصف القوات المسلحة واستبداله بمفهوم أوسع وهو الإسلامي، لذلك أنَّ الخميني وجماعته كانوا يعتقدون أنَّ الجيش هو في خدمة الأمة الإسلامية بأكملها وليس مقتصرًا على إيران فحسب (يغين، 2016، ص. 85). فقد كان الخميني يرى أنَّ قيام الحكومة الإسلامية في إيران ما هو في الحقيقة سوى خطوة أولى فقط تجاه إنشاء الدولة العالمية وتحرير الشعوب المستضعفة، وعليه، لطالما كان يرفض ما يُعرف بالحدود الجغرافية بين الدول ولا يعترف في مقابل ذلك إلا بالحدود الإيديولوجية (عبد الناصر، 1997، ص. 58). لأنَّ الخميني — كما يرى أنصاره — لم يكن مجرد تائرٍ يبحث عن حدود وطنية لثورته بل كان داعية يبحث عن كل ساحة من ساحات العالم لتكون ساحة لدعوته (مجموعة مؤلفين، 1995، ص. 83 - 84). ويؤكد هذه الرؤية ما قاله الخميني نفسه في إحدى خطاباته الملقاة جمع من الطلبة من السعوديين في إيران، بتاريخ: 02 نوفمبر 1979، "[...] إنَّ الرسول الأكرم (ص) كان من أبناء الحجاز، غير أن دعوته لم تقتصر على الحجاز ولا الجزيرة العربية بل هي للعالم أجمع" (مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، [د. ت.]. ص. 12). فنجاح الثورة الخمينية جعل إيران بمثابة كعبة للثوار ضدَّ المستبدين والطواغيت (نظرية أم للقرى) والمجسد الحقيقي لدولة الإسلام الحققة، يحملها هذا مسؤولية محاربتهم (أي التبرؤ منهم) ونصرة المستضعفين (أي موالاتهم)، فهي بهذا تعتبر مركز التولي والتبري في العالم.

والواضح، أنَّ مفهوم تصدير الثورة الإسلامية ينطلق من منظور أُممي عالمي، يحاول عوامة المشروع الإسلامي الثوري الخاص بالخميني، هذا الأخير الذي رأى أنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية تُعد الوسيلة الحقيقية التي يُمكن من خلالها للمسلمين وغير المسلمين (كل مستضعفي الأرض) أن يحرروا أنفسهم من اضطهاد الطغاة والمستبدين الذين يخدمون مصالح الإمبريالية الدولية. إنَّ هذه القناعة التي اشتهرت في فقه الثورة الإسلامية الإيرانية وعند العالم الخارجي باسم نظرية تصدير الثورة كان لها أنصار كُثر داخل

إيران وخارجها، خصوصاً عند الشعوب الإسلامية التواقفة إلى الحرية، فعلى الرغم أنَّ الأنموذج الخميني لم يكن له إلا أثر محدود من الناحية الفقهية على الغالبية السُّنية، إلا أنَّه شكّل مثلاً للنضال يحتذى به عند جميع المسلمين آنذاك (بيليس، وسميث، 2005، ص. 801).

أمّا بالنسبة للمسلمين الشَّيعَة وبالتحديد في الخليج، فالمسألة أعقد وأكثر حساسية فقد كانت الخمينية (Khomeinism) بمثابة طوق النجاة لهم من الناحيتين السياسية والفقهية، أين أصبح جل الشَّيعَة والخصوص الاثنا عشرية منهم يطالبون إمّا بالمزيد من الحقوق السياسية أو حتى ممارسة الحكم باعتبارهم يُشكّلون أكثرية عددية محكومة من طرف أقلّيّة في بعض دول الخليج على غرار العراق سابقاً والبحرين. حيث قامت العديد من التنظيمات الشَّيعية مثل: حزب الدعوة في العراق، وحزب الله في لبنان، وحزب الله الحجاز في السعودية، وحركة أنصار الله في اليمن. وضمن هذا الطرح، لا يُمكن أنَّ ينظر لتصدير الثورة إلا كإيديولوجية خطيرة وتخريبية، ضف لها ولاية الفقيه المطلقة ومراجع التقليد الذين يملكون بحكم مكانته الدِّينية نفوذاً وسلطةً روحية وسياسة عابرة للحدود والأوطان.

كل هذا، من المؤكد أن يجعل أيّ نظام سياسي مجاور مهما كان شكله يعيش حالة من القلق والخوف الدائمين. ويُؤكد هذه الهواجس والريبة العديد من التصريحات التي أدلى — ويدلي — بها المسؤولون السعوديون على غرار ما أشار إليه رئيس المخابرات السابق تركي الفيصل في مؤتمر المعارضة الإيرانية السنوي سنة 2016 في باريس بقوله: "أنَّ تصدير الثورة الإيرانية هو السبب الرئيس وراء خلافات العالم العربي والإسلامي، وأن الشعب الإيراني كان أول ضحايا هذه السياسة" (<http://bit.ly/2CEidMM>). كما كتب وزير خارجية السعودية السابق عادل بن أحمد الجبير، في النيويورك تايمز (The New York Times)، مقالاً صرح فيه بقوله: "أنَّ الدستور الذي اعتمدته إيران ينص على هدف تصدير الثورة. وعلى هذا الأساس، يعتبر كل السلوك الذي انتهجته الحكومة الإيرانية ثابتاً منذ ثورة 1979 سمته الأساسية خلق الإضرابات والتوتر في المنطقة ودعم الإرهاب" (الجبير، 2016، <https://nyti.ms/2uuDrZG>).

ثانياً: مبدأ تصدير الثورة الإيرانية بين الهواجس السعودية والبراغماتية الإيرانية
يعتبر السعوديون أنَّ تصدير الثورة المقصود به على وجه الحقيقة السعي إلى نشر التشُّيع في العالم الإسلامي السُّني، وهو في نفس الوقت غزو سياسي وثقافي ومد للنفوذ الإيراني لتحقيق الزعامة الشَّيعية على كل المسلمين بل يتعدى ذلك إلى العمل على احتلال الأراضي والسيطرة عليها أيضاً من

خلال الواجهة الدينية واستغلال المذهب الشيعي للدفاع عن حقوق معتنقيه بهدف الوصول إلى أطماعهم السياسية. وعليه، يتم دعم الأقليات الشيعية في الدول المجاورة — باعتبارهم طابور خامس لطهران — بالمال والعتاد والتدريب والتوجيه في إطار عملية تصدير الثورة حتى تكون في النهاية هذه الأقليات بمثابة أذرع عسكرية لإيران في الخارج وطابور خامس لها وأداة للاستفزاز والضغط على الغير (عبد الله، 2016، [د.ت.ا]، ص. ص 19 - 20).

ويرى سفير العراق السابق في إيران **عبد الستار الراوي** أنَّ مُصطلح تصدير الثورة هو: "مرادف لكلمة "الفتح" في المفهوم الإسلامي أيّ إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة (لزومًا وليس اختياريًا) لحكم الولي الفقيه. كما أن مشروع نشر وتصدير المشروع الإيراني اتخذ أنواعًا وأشكالًا متفاوتة من الخطط والخرائط ومن الوسائل والأساليب، كان من بينها التقليدي المباشر والمستحدث المبتكر إعلانًا وخطابًا، تعبئة وتحريضًا، وتجاوزًا وإبداءً نحو ما نشهده من التدخلات الإيرانية في الشأن الوطني الخاص للدول الأخرى، وبقي هذا الضرب من السياسات اللاعقلانية سمة ثابتة وتقليدًا راسخًا في علاقات طهران الدولية" (الراوي، 2015، <http://bit.ly/2N9sMLB>).

بينما يرى الجانب الإيراني أنَّ مسألة تصدير الثورة الإيرانية كما تُصورها وسائل الإعلام الخليجية العربية، والتي تعني التدخل في الشؤون الداخلية للغير ومحاولة ضرب الاستقرار الداخلي وحلق الفتنة الطائفية بين مكونات نسيجها الاجتماعي عبر تحريض الشيعة على التمرد والعصيان، ما هي سوى إشاعة وكذبة ومادة أساسية للإعلام المعادي للجمهورية الإسلامية في جانبه العربي. كان أول من أطلق هذه التهمة المتمثلة في محاولات إيران تصدير الثورة النظام البعثي الصدامي سابقًا، وبعده لحقه السعوديون والخليجيون بشكل عام، في حين أنَّ الحقيقة عكس ما يروجه له خصوم إيران بحيث أنَّ المعنى الأصح لتصدير الثورة ما هو سوى تصدير أنموذج الثورة المقاوم فقط، من خلال دعم المستضعفين حسب امكانياتها في مواجهة مؤامرات المستكبرين والشيطان الأكبر، المتمثل اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها (قناة الكوثر الفضائية، 2017، <http://bit.ly/2LkDp0Q>).

والواقع، أنَّ هذا المفهوم يبقى لحد الساعة يشوبه الغموض واللبس، فقد كان الإمام الخميني ذكيًا في تعامله معه، فاعتبره تجسيدًا لقيم الثورة الإسلامية ومثلها في الداخل والاهتمام الجاد بنشر مبادئها وتطبيقاتها في الخارج. وبذلك ترك هامشًا واسعًا للمناورة السياسية وجعله يقبل عدة تأويلات، فالمتمأمل في هذا المفهوم الذي يعتبره الكثيرون أساسيًا في الفكر الثوري الإيراني يلاحظ أنَّه لم يكن ثابتًا يومًا، وإنما

حكيمته الظروف السياسية والاقتصادية، وكذا الوضع الإقليمي والدولي. فحتى أثناء وجود الخميني على قيد الحياة. تميّزت خطاباته بازدواجية تجاه تصدير الثورة، فأحياناً يعتبرها واجباً من واجبات الثورة الإيرانية وأيّ تفريط فيه سينعكس سلباً على إيران والثورة، وأحياناً أخرى نجده يدعو إلى تصدير الثورة من خلال القدوة والمثال والدعاية لها فقط دون مجابهة الدولة أو محاولة فرضها إلى المجتمعات الأخرى بتحريض الشعوب على اسقاط حكوماتها .

هذه البراغمية السياسية في التعامل مع نظرية تصدير الثورة تكرست أكثر مع مرور الوقت، وبالتحديد مع وصول عراب البراغمية في إيران حجة الإسلام أكبر هاشمي رفسنجاني إلى رئاسة الجمهورية (1989 - 1997)، الذي لا يرفض تصدير الثورة كمبدأ لكنّه يرفض فرض هذا المبدأ على الغير بالقوة الصلبة ، ويطالب بأنّ يكون التصدير للثورة عن طريقة القدوة والمثال فقط (القوة الناعمة)، "فإيران ستصدر أفكارها في إطار القوانين الدولية" كما قال (عبد الناصر، 1997، ص. 71، 75). وتكرست هذه النظرة البراغمية التي تعطي أولوية للدولة على حساب الثورة أكثر وصول الإصلاحية محمد خاتمي (1997 - 2005)، الذي استطاع بمقارنته الانفتاحية القائمة على حوار الحضارات إعادة إيران إلى المجتمع الدولي، كما أنّه كان ضدّ التصدير العنيف للثورة، ويدل على هذا ما قاله في إحدى خطابه السياسية التي جاءت كرد على منتقديه من المحافظين، أين أشار أنّ مؤسس النظام وزعيم الثورة آية الله روح الله الخميني كان يقصد بـ: تصدير الثورة، جعل إيران أنموذجاً يحتذى به في البلدان الأخرى، وليس دعم عمليات التخريب في البلدان الأخرى (FATHI, 2008, <https://nyti.ms/2VxM9IV>).

هذا ما يعني في النهاية أنّ النُخب السياسية الإيرانية توافق على فكرة تصدير الثورة بشكل عام، بيد أنّّه لا يوجد إجماع بينها على وسائل تحقيق هذا الهدف. ففي حين يرى المعتدلون من اليمن البراغمي والإصلاحيون أنّ الدعاية السلمية فقط للأتموزج الإيراني يُعد الطريقة الصحيحة لتصدير الثورة بدليل أنّ الإيرانيين لم يتلقوا أية مساعدة خارجية في ثورتهم ولكنهم كانوا ناجحين نتيجة التزامهم بالإسلام. وكذا قول الخميني في الكثير من خطبه أنّ إيران ليس لديها نية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ناهيك أنّ هذا الأسلوب المرن القائم على استعمال الإشعاع الثوري كقوة ناعمة فقط سيسمح لإيران بالحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي تجمعها مع ودول العالم الأخرى. فإنّ جزءاً آخر من النُخب السياسية الإيرانية الأكثر راديكالية وتشدّداً ترى عكس هذا.

فبعد وفاة الخميني وعلى أساس أتباع نهج الإمام تشكّل تيار سياسي قوي يدعو إلى تصدير الثورة باعتبار أنّ هذا الفعل هو حماية للثورة من الداخل في المقام الأول وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للأتمودج الإيراني من خلال تقديم كل أنواع المساعدات والدعم للقوى السياسية خارج إيران بغية إنشاء أنظمة على النمط الإيراني، فتكرار التجربة الثورية الإيرانية في الدول الإسلامية خطوة أولى من أجل التوحد مع إيران في دولة واحدة مركزية تحمي الإسلام من أعدائه (عبد الناصر، 1997، ص. 70). أين يرى أنصار هذا التوجه أن إيران أصبحت في طليعة الحركات الثورية والتحريرية في العالم لا سيّما في بلدان العالم الثالث بحيث تعتبر إيران أحد أقطاب العالَمِثالثية (Third-Worldism)، التي تسعى إلى تحرير المستضعفين من الاستعباد الإمبريالي العالمي. وعليه، فإنّ التصدير الفعال والحقيقي للثورة يجب ألا يقتصر القوة الناعمة بل يجب أن يشمل أيضاً القوة الصلبة. وعلى غرار الاتجاه الأول أيضاً يستند دعاة هذا الرأي أيضاً على أقوال وخطب الخميني لتبرير موقفهم. لكنّ يبقى السؤال الجوهرى هو: فيما إذا كان مبدأ تصدير الثورة هدفاً في حد ذاته للسياسة الخارجية الإيرانية أم مجرد أداة فقط للدعاية؟

من الصّعب الجزم بإجابة واحدة، لا شك أنّ إيران مازالت تملك علاقات وطيدة مع أطراف خارجية سواءً كانت جماعات منظمة — غالباً ما تكون منظمات شيعية — أو أشخاص. وتحاول أن تستعملها كأوراق ضغط لصالحها، وتتكفل بدعمها مادياً ولوجستياً، ويعتبر حزب الله اللبناني حالياً، أحسن مثال عن المنظمات غير الإيرانية التي تتلقى الدعم المادي واللوجستي منها. ففي عام 1982، أرسل الحرس الثوري الإيراني قواته إلى لبنان دعماً لحزب الله، ومنذ ذلك الحين أصبح نشطاً في دعم الحركات الثورية الإسلامية في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. أمّا عن العلاقات التي يمكن أن تنسجها إيران مع الشخصيات، فغالباً ما تكون هذه العلاقة مع رجال الدين الشيعة لما يملكونه من نفوذ وقدرة على تعبئة الجماهير، ويعد كل من الشيخ نمر باقر النمر — وقبله الشيخ حسن الصفار —، في المملكة العربية السعودية، ومحمد باقر الحكيم ومحمد صادق الصدر (والد مقتدى الصدر) في العراق، وبدر الدين الحوثي في اليمن أمثلة جيّدة عن العلاقات التي تنسجها طهران مع شخصيات ذات تأثير في الجماهير.

وضمن هذا الطرح، صرح أحد قادة الحرس الثوري الإيراني منذ فترة ليست بالبعيدة أنّ حجم الجيوش الشعبية (الميليشيات) التي تُشكّلت في العراق وسورية واليمن والمرتبطة بالثورة الإيرانية يبلغ

حجمها أضعاف حجم حزب الله في لبنان. ورغم هذه التصريحات الإعلامية التي يخرج بها بعض المسؤولون الإيرانيون بين الفينة والأخرى حول هذه المسألة، حيث تتأكد الدعاية المعنوية والإعلامية لها، تبقى قضية تصدير الثورة من المفاهيم المرنة حسب الظروف والمناخ السياسي داخل إيران وخارجها، فلا يُمكن الجزم أنَّ إيران حاليًا مازالت تسعى إلى تصدير ثورتها، خصوصًا بعدما وجدت إيران شعار تصدير الثورة دونه صعبا كثيرة، تمتد من استعداد الأنظمة والشعوب العربية ضدها، حيث انكفأت هذه الأفكار بعد الاصطفاف السياسي الذي خلفته الحرب العراقية - الإيرانية ووقوف النظام الرسمي العربي إلى جانب النظام العراقي آنذاك في مواجهة إيران (نوفل [وآخرون.]، 2014، ص. 585). ووصولًا إلى حشد الولايات المتحدة الأمريكية (الشيطان الأكبر من منظور الحمينية) لقوات عسكرية ضخمة في الخليج العربي - الفارسي وتأسيس قواعد ثابتة لها فيه بداعي حماية المصالح الأمريكية (مجموعة مؤلفين، 2015، ص. 60).

على ضوء ما سبق، فإنَّ سياسة تصدير الثورة أثبتت فشلها، فما من بلد حتى الآن أصبح جمهورية إسلامية، بالعكس انفضت عن إيران بلدان وحركات إسلامية كثيرة. وعلى هذا الأساس أصبحت السياسة الخارجية والأمنية الإيرانية سواء فيما يتعلق بجيرانها المباشرين في المنطقة أو على الساحة العالمية الأوسع أكثر تأثرًا بالاعتبارات البراغماتية وتوازن القوى على أرض الواقع منها بالأغراض الإيديولوجية والمزاعم الثورية. لا سيَّما أنَّ أولئك الذين يدعون إلى تصدير الثورة فقط من خلال القدوة والمثال (البراغماتيون) قد هيمنوا على رئاسة الجمهورية وزارة الخارجية أكثر من المتشددين، فمنذ بداية التسعينيات لم يعد ينظر إلى الإيرانيين على أنَّهم مهتمون كثيرًا بتصدير ثورتهم الأمريكية (مجموعة مؤلفين، 2015، ص. 98 - 100).

خاتمة:

يبقى علينا أن نُؤكد في الأخير، أنَّ كل من شكل نظام الحكم (جمهوري / ملكي) وتصدير الثورة لا يُمكن اعتبارهما من الأسباب الرئيسية (البنيوية) للصراع الإيراني - السعودي في الوقت الحالي، فهما لا يعدوان أنَّ يكونا سببين ثانويين في الصراع. والمقصود هنا بالسبب الثانوي، أنَّ هناك أسبابًا أهم من وجهة نظر الأنظمة السياسية والنُخب الحاكمة من أخرى ولا يُمكن التنازل عنها أو التفاوض عليها وهي ما يُمكن تسميته بـ: الأسباب الرئيسية أو الجوهرية للصراع على غرار المتغيّر الإيديولوجي (الصراع الوهابي - الحميني)؛ والمتغيّر الاقتصادي (السياسة النفطية)؛ والمتغيّر الأمني؛ ...

وغيرها. في حين توجد أسباب قابلة للتفاوض وإمكانية الوصول إلى تسوية بشأنها، وهي بطبيعة الحال الأسباب الثانوية .

ويرجع تصنيفنا لكل من مُتغيّري شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) ومبدأ تصدير الثورة ضمن الأسباب الثانوية لعدة اعتبارات: أولها، وجود مُتغيّرات أكثر أهمية منهما، فضلاً عن فقدان مثل هذه الأسباب للإشعاع والبريق اللذين كانت تحظى به في فترات زمنية سابقة أو بعبارة أصح فشلها في التعبئة. ثانيها، طبيعة الأنظمة السياسية الشمولية (الإيراني والسعودي) التي جعلت شكل نظام الحكم (جمهوري / مُلوكي) مُجرد غطاء لا يُمكننا أن نستند عليه بشكل حقيقي في تفسيرنا للصراع الإيراني - السعودي بحيث تكتنفه مأخذ كثيرة تجعل منه أمراً غير دقيقاً .

أمّا، فيما يخص مبدأ تصدير الثورة فقد تبين بمرور الوقت والأجيال أنه مفهوم غير ثابت في السياسة الإيرانية التي ما فتئت تتجه نحو البراغمية السياسية بدلاً من الثورية المؤدجة، علاوة على ذلك، فإنّ الملاحظ أنّ مبدأ تصدير الثورة يتم توظيفه دائماً كأداة دعائية لا أكثر يستعملها الطرفان (الإيراني والسعودي) من أجل تبرير مواقف سياسية مُعينة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- توثيق الكتب

- إدريس، محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.
- بيليس، جون، وسميث، ستيف. (2005). عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- الخميني، سيد روح الله. ([د. ت.]). الحكومة الإسلامية، ([د. م: د. ن.]).
- زادة، حميد حلمي. (2003). ثورة الفقيه ودولته، قراءات علمية في مدرسة الإمام الخميني، دمشق: الجمعية التعاونية للطباعة.
- عبد الله، أبو أنس. ([د. ت.]). السعودية وولاية الفقيه، ([د. م: د. ن.]).
- عبد الناصر، وليد. (1997). إيران دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة: دار الشروق، 1997.
- مجموعة مؤلفين. (1995). دراسات في الفكر السياسي للإمام الخميني، بيروت: مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي.

شكل نظام الحكم ومبدأ تصدير الثورة كمتغيرين في الصراع الإيراني - السعودي

مجموعة مؤلفين. (2015). العلاقات العربيّة - الإيرانية في منطقة الخليج. الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة والدولية.

مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني. ([د. ت.]). تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، طهران: قسم الشؤون الدولية.

نوفل، أحمد سعيد [وآخرون.]. (2014). التداعيات الجيوسياسية للثورات العربيّة، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

Kazanský, Rastislav.(2015). The Theory of Conflicts, Belianum: Banská Bystrica.

ثانيا - توثيق الدوريات والملتقيات

يغين، عبد الله. (2016). القوة الصلبة والناعمة لإيران، رؤية تركية: السنة 5، العدد 2.

ثالثا- توثيق المواقع الالكترونية

إدريس، محمد السعيد، الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط: مشروع تعاون أو هيمنة؟، <https://bit.ly/2MKdNHY>، تاريخ التصفح 06 مارس 2016.

البيان، تركي الفيصل: الشعب الإيراني أول ضحايا «تصدير الثورة»، <http://bit.ly/2CEidMM>، تاريخ التصفح 25 جانفي 2019.

الجبير، عادل بن أحمد، هل يمكن أن تتغير إيران؟، <https://nyti.ms/2uuDrZG>، تاريخ التصفح 06 مارس 2016.

الخليج الجديد، غريغوري غوس: التقارب السعودي - الإيراني.. حوافز وعوائق، <http://bit.ly/2NXh6g5>، تاريخ التصفح في 06 مارس 2016.

الخميني، سيد روح الله، الوصية الخالدة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، <http://bit.ly/2JkngDE>، تاريخ التصفح 01 فبراير 2017.

الراوي، عبد الستار، أجدية تصدير الثورة الإيرانية، <http://bit.ly/2N9sMLB>، تاريخ التصفح 06 مارس 2016.

قناة الكوثر الفضائية، الإمام الخميني.. تصدير الثورة أم تصدير النموذج؟، <http://bit.ly/2LkDp0Q>، تاريخ التصفح 06 مايو 2017.

FATHI, NAZILA, Iran: What Does 'Exporting the Revolution' Mean?, <https://nyti.ms/2VxM9lV>, accessed on 28/02/2019.